

بيان وفد السودان في مؤتمر الدول الأطراف
في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
أبوظبي 16 - 20 ديسمبر 2019م
تقديم مولانا تاج السر علي الحبر
النائب العام لجمهورية السودان

السيد الرئيس

السيد يوري فيديتوف، مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

أصحاب المعالي رؤساء الوفود

الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

السيد الرئيس

أتقدم لكم بالتهنئة الخالصة بمناسبة إنتخابكم رئيساً للدورة الثامنة للدول الأطراف في إتفاقية الامم المتحدة المعنية بمكافحة الفساد ولاعضاء مكتبكم والتهنئة موصولة كذلك النواب والمقرر على إنتخابهم كما أتهز هذه السانحة لأتوجه بالشكر الجزيل لدولة الإمارات على إستضافتها لهذا المؤتمر الهام،

أرجو أن تسمحوا لي سادتي بالترحيب بالدول التي صادقت حديثاً على الأتفاقية ،ونبادر القول بأن بلادنا تنضم للبيانات التي تقدمت بها كل من مجموعة ٧٧ والصين ومجموعة دول عدم الإنحياز،

والمجموعة الأفريقية.

السيد الرئيس

نحن من أكثر الشعوب إدراكًا ووعيًا لما يخلفه الفساد من تدمير للإقتصاد وإفقار الشعوب وإفساد الحياة العامة والسلام المجتمعي، فقد ظل شعبنا زهاء ثلاثين عامًا مضت يعاني من هذا الداء العضال حتى إنتهى النظام السابق بثورة سلمية أذهلت العالم .

إن بلادنا الآن تمر بمرحلة إنتقالية لإعادة بناء الأجهزة ووضع الخطط والإستراتيجيات لمحاربة الفساد والمفسدين بصورة جادة .

يتم العمل الآن في خمس محاور :-

1. جرائم الفساد التي اتسمت باستغلال الوضع الوظيفي ، وتباشر النيابة العامة الآن أكبر إجراءات تحقيق وتحرر لم تشهدها البلاد من قبل عن جرائم الفساد في الفترة السابقة والتي أخذت العديد من الصور وقبل يومين فقد شهد العالم أجمع الحكم القضائي المسبب الذي صدر بحق رأس النظام السابق بتهم الثراء الحرام والمشبوه ولأول مرة يصدر حكم في حق أحد المسؤولين السابقين بالسجن ومصادرة الأموال بحكم قضائي .

2. الإصلاح القانوني والتشريعي ، وفي ديسمبر ٢٠١٩، فقد صدر قانون بإنهاء حاكمية وسيطرة المؤسسات الفاسدة وتلك التي كانت تحوم حولها شبكات فساد وإعادة بناءها على نحو مقتضيات إتفاقية الامم المتحدة المعنية بمكافحة الفساد وهناك العديد من القوانين قيد النظر وتتعلق بإدارة وحماية المال العام منها مراجعة نصوص القانون الجنائي وقانون المفوضية القومية لمكافحة الفساد وإسترداد الأموال حيث تم النص عليها بموجب الوثيقة الدستورية والتي تحكم البلاد منذ 20 أغسطس 2019م وكذلك مراجعة قانون الثراء الحرام والمشبوه لسنة 1989م ، إذ أن محاربة الفساد ليس التزامًا قانونيًا على الأجهزة العدلية فحسب بل هو التزام دستوري نصت عليه الوثيقة الدستورية .

3. مراجعة كافة القوانين لتتواءم مع إتفاقية الامم المتحدة المعنية بمكافحة الفساد
4. إتخاذ الإجراءات الإحترازية ومراجعة اللوائح المتعلقة بالمشتريات والإجراءات المالية والمحاسبية وضبط الرقابة على المال العام .
5. وضع الخطط والإستراتيجيات لمحاربة الفساد وتدريب الكوادر ورفع الكفاءات .

السيد الرئيس

رغمًا عن قصر المدة منذ مصادقة بلادنا على الإتفاقية عام 2014م فقد أوفت بلادنا بكافة إلتزاماتها فيما يتعلق بأداء آلية إستعراض التنفيذ حيث خضعت لدورتين إستعراضيتين للفصلين الثالث والرابع والفصلين الثاني والخامس وشاركت في إستعراض أذربيجان وغامبيا وأعدت قائمة الخبراء للمشاركة في استعراض الأرجنتين ، وفي هذه السانحة اود أن اتقدم بالشكر لدولتي تونس والنمسا لإبداء الرغبة في إستعراض السودان، وفي هذا الصدد نوكد رغبتنا الصادقة في تبادل المعارف والخبرات.

السيد الرئيس

نحن الآن بصدد إرجاع وإسترداد الموجودات والأموال المنهوبة في داخل السودان وخارجه حيث يمكننا القانون الذي أشرنا إليه في أن نسترد الأموال العامّة التي تم نهبها من الشعب بالداخل وفقاً لما تم إستحداثه من آليات .

أما تلك الأموال الموجودة خارج الحدود فإننا ومن هذا المنبر نحث كافة الدول الأطراف في الوفاء بإلتزامتها وفقاً لمقتضيات الإتفاقية ومساعدة السودان في إعادة هذه الأموال إلى موطنها الأصلي.

السيد الرئيس

إننا ندرك تماماً التعقيدات القانونية والإجرائية لإسترداد الأموال المنهوبة ولكننا لا نفقد الأمل في إسترداد تلك الأموال متى ما التزمت الدول الأطراف بمقتضى هذه الإتفاقية، وفي هذا الإطار سنبدل كل الجهود والاستفادة من كل الآليات الدولية في إطار استرداد الموجودات ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً.

السيد الرئيس

إن بلادنا في حاجة ملحة للمساعدة التقنية والفنية وبناء القدرات والتدريب لأجل مكافحة الفساد وفي هذا الصدد فإننا سنطلب العون من المبادرة الخاصة بإسترداد الأموال المنهوبة StAR فضلاً عن المساهمة والدعم لأجل توفير كافة المعينات الفنية والتقنية وتوفير فرص التدريب وبناء القدرات للجهات ذات الصلة بمكافحة الفساد في بلادنا .

السيد/ الرئيس

إن السودان يمد يده للتعاون مع الجميع من أجل عالم وأنظمة معافاة من هذا الداء العضال وتتطلع أن يخرج هذا المؤتمر بتوصيات إيجابية في سبيل تنفيذ الإتفاقية.

،،، ولكم سيدي الرئيس الشكر،،،